حقوق الانسان و سؤال العدالة : من براديغم التوزيع الى براديغم الاعتراف مقاربة أكسل هونيث

Human Rights and the Question of Justice : From paradise distribution to paradise recognition, Axel Honneth approach

د/ زروقي عدنان

جامعة بومرداس (الجزائر)

a.zerrouki@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2024/02/27 تاريخ القبول: 2024/05/22 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: *العدالة لا تنفصل عن فكرة حقوق الانسان انطلاقا من كونها استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كانسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، وهي حقوق أساسية من حقوق الانسان و جزء لا يتجزأ منها ، و هذا ما أكده الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق و الاتفاقيات الدولية ، والعدالة حسب راولز تفهم في عدالة التوزيع و اعادة توزيع مختلف الثروات و الخيرات بمعنى العدالة كإنصاف تركز على البعد الاجتماعي " العدالة التوزيعية " ، فيحين أكسل هونيث تجاوز هذا الطرح، بالتركيز على عدالة تنطلق من الاعتراف بالشخص الانساني كشرط لتحقيق العدالة تحقيقا لما يسمى " عدالة الاعتراف" .*

الكلمات المفتاحية : *العدالة ،الانصاف ،الاستحقاق ، حقوق الانسان ، عدالة الاعتراف ، العدالة التوزيعية.*

***Abstract**: Justice is inseparable from the idea of human rights, based on the fact that it is a basic human entitlement stemming from his ability as a human being to enjoy a set of social, economic and political rights, which are basic human rights and an integral part of them, and this is what is confirmed by the Universal Declaration of Human Rights and the covenants. And international agreements, and justice according to Rawls is understood in distributive justice and the redistribution of various wealth and goods in the sense of justice as fairness that focuses on the social dimension, "distributive justice," while Axel Honneth went beyond this proposal, by focusing on justice that stems from the recognition of the human person as a condition for achieving justice. For what is called "justice of recognition".*

***key words:** Justice, fairness, entitlement, human rights, justice of recognition, distributive justice.*

مقدّمة :

ينظر الى العدالة الاجتماعية باعتبارها من القضايا التي اشتغل عليها الفلاسفة و المفكرون على مر العصور ، من خلال تقديم عدة أطروحات فكرية حول موضوعها وصولا الى اجابات على مختلف الاسئلة المتعلقة بقضاياها الرئيسية ، ويمكن أن تتخذ العدالة مدلولات مختلفة حتى ضمن المجتمع الواحد ، فما يمكن اعتباره عدلا في مجتمع معين قد لا يكون كذلك في مجتمع اخر، كما أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة الإشباع في تحقيق العدل لأنه لا يوجد حد نهائي للعدالة .

انطلاقا من هذه المعطيات يتم التأسيس للعدالة من منظورات فلسفية و اجتماعية متعددة ، فهناك عدالة قائمة على فكرة الحق و عدالة قائمة على فكرة الخير ، تعددت تسميات العدالة بين العدالة الطبيعية ، العدالة القانونية التي تتأسس في المساواة القانونية أين يتمتع كل فرد بما يكفله له القانون من حقوق ويكون الظلم - نقيض العدالة-. في هذا الاطار تعمل الدولة على احترام و تطبيق القانون كشرط لتحقيق العدالة . فالدولة هي الجهة المسؤولة على تجسيد العدالة ، بهذا الشكل تكون العدالة تجسيدا للحق الذي تمثله المنظومة القانونية للدولة بمعناها التعاقدي ، بالإضافة الى ما يسمى بالعدالة الاتفاقية ،....،الخ، كما أن العدالة لا تنفصل عن فكرة حقوق الانسان ، فالعدالة استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كانسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و هي حقوق أساسية من حقوق الانسان و جزء لا يتجزأ منها ، و هذا ما أكده الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المواثيق و الاتفاقيات الدولية .،....،بالتالي انخرط في استشكال سؤال العدالة كبار رموز الفلسفة المعاصرة أمثال راولز و هابرماس ودريدا و أماتيا سن و أكسل هونيث....الخ ، هذا الاستشكال اتسم بالعمق في النظر الى الموضوع و الحاجة الى التأسيس لسؤال العدالة من حيث كونه سؤالا يحدد الطبيعة و الكينونة الانسانية .

في هذا الاطار يعتبر جون راولز أن تحقيق العدالة يفهم في اطار عدالة التوزيع و اعادة توزيع مختلف الثروات والخيرات المنشاة على علاقة المساواة ، بمعنى العدالة كإنصاف هي القاعدة التي ستضمن التوزيع العادل للخيرات وفق تصور أخلاقي يرضي الجميع من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية . التي تتأسس على فكرة التعاون لتوفير الرفاهية للجميع ، أي يحث على تحقيق البعد الاجتماعي " العدالة التوزيعية " التي تعتبر عملية مهمة ضمن عملية إنتاج الثروات باعتبار أن هذه الثروات ستوزع بالتساوي على أفراد المجتمع أما حين أكسل هونيث تجاوز هذا الطرح ، بالتركيز على عدالة تنطلق من الاعتراف بالشخص الانساني كشرط لتحقيق العدالة تحقيقا لما يسمى عدالة الاعتراف ، انطلاقا من ذلك نطرح الاشكال التالي :

ما المقصود بعدالة الاعتراف ؟

و ما هي نماذج الاعتراف التي طرحها أكسل هونيث لتحقيق العدالة ؟

و ما هي العلاقة بين العدالة و حقوق الانسان ؟

و للجواب على الاشكالية قسمنا الموضوع الى المحاور التالية :

1- : في مفهوم العدالة ، حقوق الانسان.

2- : العلاقة بين الحق و العدالة ، العلاقة بين العدالة و حقوق الانسان.

3- : مسارات في طريق فكرة العدالة.

4- : مقاربة جون رولز للعدالة " العدالة التوزيعية. "

5- : مقاربة أكسل هونيث للعدالة " عدالة الاعتراف".

1. في مفهوم العدالة، حقوق الانسان.

1.1.مفهوم العدالة :

عند مقاربة موضوع العدالة غالبا ما يتم اعتماد تفسير لها بضدها أو نقيضها ما يعرف بالتعريف السالب ، و هو التفسير المعتمد منذ شريعة حمو رابي ، باعتبار العدالة هي منع الشر المستقر في الظلم باعتماد قواعد مؤسسة سواء كانت تعاقدية أو عقابية ، بالتالي العدل يتحقق في تطبيق هذه القواعد سواء كانت قوانين أو أعراف . أما اذا انتقلنا الى المعنى الموجب في مدلول العدالة نفرق أولا بين معنى لفظ العدالة كمصطلح ثم مفهوم العدالة المتبلور في النظريات المختلفة (بشارة ع.، 2013، صفحة 1).

1.1.1. العدالة من الناحية اللغوية

لفظ العدالة يستحضر في حقول دلالية متقاطعة مثل الاستقامة ، الملاءمة ، المعاملة بالمثل، التساوي..... ، كما نستشف المفهوم في اللغة العربية في مجموعة من المترادفات الى جانب العدل و العدالة هناك القسط و القسطاس ،الوسط و القوام ، الانصاف و النصفة ، هي مفاهيم تشير الى عدة معاني للعدالة تظهر في سياقات ودلالات متعددة ، حيث القسط يعنى به العدل الظاهر البين ، و انطلاقا من ذلك يعتبر المكيال قسطا و الميزان قسطا ، حيث يؤسس العدل في الوزن للتمكين من رؤيته ظاهرا ، أيضا قد يكون المقصود بالعدل ما لم يظهر أي المخفي ، انطلاقا من هذا القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه (الحديدي، 2019.، صفحة 13)

و العدالة لغويا كلمة مشتقة من الفعل عدل ، الذي يعني قوم ، أي جعل الشيء مستقيما ، و هي في اللغة العربية مرادفة لكلمة العدل التي تعطى بمعاني متعددة . فالعدل ما قام في النفوس أي أنه يستقيم و هو ضد الجور ، و العدل هو الذي يميل به الهوى فيجور في الحكم و العدل (بلعزوقي، 2014) . ولفظ "عادل" معناه شابه أو وازن ، ناظر ، و عدل الشيء معناه صححه وجعله مستقيما ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " أيها الناس من رأى منكم في اعوجاجا فليقومني " ، الاستقامة و العدالة تكون بموازاة الظلم و الاعوجاج (بشارة ع.، 2013، الصفحات 1-2)

و في اللغة العامية يطلق اسم الفعل العادل على ذلك الحدث الذي هو عادل ،و يطلق اسم فعل العدل على التقويم القانوني الذي يقوم اعوجاج الفعل الظلم الذي ارتكب . (لزرق، 2014، صفحة 14)

وفي معجم لسان العرب نجد لفظ العدالة مشتق من الفعل عدل ، العدل هو ما قام في النفوس ،انه مستقيم و هو نقيض الجور ، عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلا (منظور، ج2)، في حين نجد في الانجليزية justiceعكسها injustice . و صنف لسان العرب الاستخدامات القرآنية للعدل كما يلي :

أولا : العدل في الحكم بين الناس (القضاء) ، كما في قوله تعالى " و اذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " سورة النساء الآية 57، المقصود بالحكم هنا هو القضاء في مفهومنا المعاصر.

ثانيا : العدل في القول (الاقوال) ، كما في قوله تعالى " و اذا قلتم فاعدلوا " سورة الانعام الآية 152

ثالثا : العدل في الفدية ، كما في قوله تعالى " و لا يقبل منها عدل " سورة البقرة الآية 123.

رابعا: العدل في الاشراك ، كما في قوله تعالى " ثم الذين كفروا بربهم يعدلون " بمعنى يشركون ، و في قوله تعالى " و لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء و لو حرصتم " سورة النساء الآية 129. و ذلك في موضوع تعدد الزوجات المتاح شرعيا مع واجب العدل بينهن (بشارة ع.، 2013، صفحة 8)

و قد تضمنت الشريعة الاسلامية ما يؤكد على أهمية العدل كما في قوله تعالى " ان الله يأمر بالعدل و الاحسان وايتاء ذي القربى و ينهى عن الفحشاء و المنكر و البغي يعظكم لعلكم تذكرون " سورة النحل90.

كذلك قول النبي صلى الله عليه و سلم " ان المقسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن عز وجل ، و كلتا يديه يمين ، الذين يعدلون في حكمهم و اهليهم و ما ولوا ".

وهناك كلام عن الشيخ ابن تيمية رحمه الله حيث قال " ان كل الخير فهو داخل في القسط و العدل و كل شر داخل في الظلم ، و لهذا كان العدل أمرا واجبا في كل شيء و على كل احد و الظلم محرما في كل شيء و لكل أحد فلا يحل ظلم أحد أصلا سواء كان مسلما أو كافرا أو كان ظالما ". (الحازمي)

2.1.1- العدالة من الناحية الاصطلاحية :

مسألة العدالة هناك أين تقدم مرادفة لكلمة الحق و تارة أخرى ترد كأنها متميزة و أسمى و أعلى من الحق ، و تبدو في أحد مظاهرها و كأنها تعني التوافق مع القانون ، و من جهة أخرى يجب أن يكون القانون متفق مع العدالة ، بهذا الشكل ما يمكن اعتباره معيارا للتفرقة بين العدل و الظلم يمكن اخضاعه لمعيار يوصف بالمثالية الاعلى ، حيث توصف العدالة في هذا الاطار بالإنصاف و تعتبر أعلى أشكال العدل ، حيث يؤسس الحق على أساس المساواة القانونية و احترام حقوق الافراد ، اذ كثيرا ما يقال القاضي أسس حكمه على روح العدالة juger en équité (بلعزوقي، العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، 2014، صفحة 1231)، بمعنى ان القاضي لم يلتزم بالقانون الوضعي الذي ربما يكون قد خالفه ، استعمل المفكرون المسلمون منذ القدم هذه الكلمة بالمعنى الذي يفهم اليوم من كلمة العدالة ، أي بما يشير اليه الذوق السليم مما في الامر من عدل و ظلم ، و قد فسره ابن القيم ما يراه القلب بعد فكر

و تأمل وطلب لمعرفة و جه الصواب . و العدالة في توصيفها العادي تعني معاملة الافراد دون تحيز و اعطائهم حقهم ، كما تقرره القواعد و المبادئ العامة و توصف بالأحكام . (الغانمي، 2010 ، صفحة 470)

2-1 : مفهوم حقوق الانسان :

عرفت حقوق الانسان على أنها مجموعة من الحقوق و المطالب التي يجب ان تحصل لكل البشر دون تمييز بينهم و كذا انطلاقا من مبدأ المساواة. (المتوكل، 1997 ، صفحة 05)

في حين Maurice Cranston موريس كرانسطون يرى أن ما يسمى الآن حقوق الإنسان كانت في السابق تسمى حقوق طبيعية التي هي من أصل القانون الطبيعي ويعتبر أن حقوق الإنسان متعلقة بكل الناس في كل المراحل التاريخية، فهي تخص كل إنسان كونه إنسان كما قال jaques Martain جاك مارتان أن الشخص يملك حقوقا لكونه شخص يستحق الاحترام.. (السعيدي،، 2001، صفحة 23)

وعرفت كذلك حقوق الإنسان أنها تلك الحقوق الطبيعية الأصلية التي نشأت مع الإنسان منذ الخلق الأول، وتطورت مع الحضارة، ويجب أن تضمن وتثبت لكل إنسان لكونه إنسانا متميزا عن مختلف الكائنات الأخرى في كل زمان ومكان. (حجازي، 2010، صفحة 481)

وعرفها البعض الآخر بأنها الحقوق المتأصلة في طبيعتها والتي لا يتسنى العيش دونها معيشة البشر، فبدونها يعم ويحدث الاضطراب الاجتماعي والسياسي والصراع والعنف داخل المجتمعات.

وعرفت كذلك بأنها الحقوق الطبيعية التي تولد مع الإنسان دون أن يتطلب لذلك اعتراف الدولة بها قانونا. (حجازي، 2010، صفحة 468)

انطلاقا من هذه التعاريف نلاحظ أنها انطلقت من فلسفة مدرسة الحقوق الطبيعية التي تعتبر أن الفرد يملك حقوقا بصفته إنسانا ، أي مستمدة من طبيعته ، تولد معه لا يمكن التنازل عنها، فهي سابقة لظهور المجتمع والتنظيم السياسي، كما أنها حتى تسمو عنه الدولة ذاتها.

وعرفها عبد الكريم علوان أنها تلك الحقوق الأصيلة في طبيعتنا والتي بدونها لا نستطيع العيش كبشر.

كما عرفها محمد المجذوب باعتبارها مجموعة الحقوق الطبيعية اللصيقة بالإنسان التي يمتلكها انطلاقا من كونه انسانا ، والتي تبقى قائمة حتى وإن لم يتم الاعتراف بها أو تم انتهاكها من قبل سلطة ما. (حافظ، 2014، صفحة 24)

مختلف التعاريف السابقة حاولت تجريد مفهوم حقوق الإنسان باعتماد على طرح فلسفي الذي يركز على الحقوق الطبيعية للإنسان المعتمدة لكونه إنسان فحسب.

في هذا الاطار عرف jack Donnelly حقوق الانسان كونها مجموعة من الحقوق يمتلكها الانسان انطلاقا من كونه انسانا.

انطلق Donnelly في تعريفه اعتبارا من مفهومين تمثلا في الصواب و الاستحقاق.

الصواب : بمعنى الحكم على تصرف أو شيء معين أنه صواب.

الاستحقاق : عندما نقوق أن شخص معين له أو يمتلك حقا.

فالمعنى الاول يحكم بالصواب عند توافقه مع القيم و التقاليد الاخلاقية و السياسية السائدة

أما الثاني فهو مطلب يتطلب الاعتراف بالاستحقاق ، و تعرف الحقوق بوصفها استحقاقات التي تعني مطالب مسوغة للتمتع بمنافع اجتماعية رئيسية من أجل حياة انسانية كريمة (موسى، 2017، الصفحات 12-13).

2- العلاقة بين الحق و العدالة، العلاقة بين العدالة و حقوق الانسان.

مفهوم العدالة مرتبط بمفاهيم الاخلاق ، حقوق الانسان ، وقد كان السفسطائيون أول من عالج اشكالية العدالة ، حيث اعتقدوا أن العدالة غير موجودة أو هي مفهوم غامض و قيمة لا يؤمن بها الضعفاء (الحق و العدالة : الدلالات، الصفحات 3-5).

تعتبر العدالة مرادفة للحق و غاية له سواء كان ينصرف معناها للمبدأ الذي بموجبه يتمتع الافراد بما تخوله لهم قوانين الدولة أو أعراف المجتمع من حقوق ، أو تم النظر للعدالة كقيمة نسعى لها لتجاوز ما يمكن أن نلمسه من قصور في القوانين الوضعية ، بهاذين الشكلين أو المستويين يمكن الحديث عن تحقيق العدالة باعتبارها شرطا ملازما للحق . (جابر، 2010، صفحة 04)

يعتبر سبينوزا من الفلاسفة الذين تبنوا أطروحة الحق الطبيعي و دعا لتأسيس الحق الديموقراطي و اعتبر أن هذا الحق يتلخص في أن لكل موجود حق مطلق في البقاء على وضعه و ليس هناك فرق بين الانسان و الكائنات الاخرى (الحق و العدالة : الدلالات، الصفحات 3-5)، و يعتبر أن من مميزات النظم الديموقراطية المؤسسة على القانون المدني التنازل عن الحرية الفردية لصالح التعايش و الاحتكام للعقل ، بمعنى العيش و الالتزام بأسس التشريعات الرسمية للدولة ، تأسيسا على ذلك تتحدد العدالة في المساواة القانونية أين يتمتع كل فرد بما يكفله له القانون المدني من حقوق و يكون الظلم - نقيض العدالة- حرمانه مما يستحق. في هذا الاطار تعمل الدولة على احترام و تطبيق القانون كشرط لتحقيق العدالة . و خرق القانون من قبل الدولة أمر موفوض باعتبار ذلك يقوض أسس العدالة و أسس البناء الديموقراطي في ذاته . فالدولة هي الجهة المسؤولة على تجسيد العدالة التي تأسس في مساواة قانونية ، بهذا الشكل تكون العدالة تجسيدا للحق الذي تمثله المنظومة القانونية للدولة بمعناها التعاقدي (جابر، 2010، صفحة 4) ، و سبينوزا ينظر للعدالة باعتبارها تتضمن حق كل واحد في الحفاظ على حياته و مصلحته بالتساوي ، كما تعتبر فكرة الحق الطبيعي القاعدة الاساسية لكل تشريع و النواة الحقيقية للإعلان العالمي لحقوق الانسان . (الحق و العدالة : الدلالات، صفحة 4).

في حين يؤكد " الان " على أن الحق متعلق و مؤسس على المساواة التامة بين جميع الافراد و في مختلف المجالات دون تمييز الافراد من حيث السن أو الجنس أو الذكاء.....الخ، بالتالي معنى العدالة هو حصول الفرد على حقوقه في كل معاملاته مع الاخرين و هو ما لا يمكن تحقيقه الا اذا اقترن بمساواة مطلقة ، فالحق لا يوجد في ظل لا مساواة و العدالة لا تكون الا في ظل توفير مساواة مطلقة لا تقبل المفاضلة أو التمييز ،بهذا المعنى العدالة لا تنحصر في ضمان الدولة مبدأ المساواة أمام قوانين وضعية بل تأخذ شكل ومضمون أخلاقي أو انساني يشترط مساواة مطلقة تشمل كل العلاقات الممكنة بين الافراد (جابر، 2010، الصفحات 4-5) ، و لكي يعيش الناس في وفاق – التنازل عن منطق الشهوة و الغاية تبرر الوسيلة له كل

الحق في ان يتصرف وفق ما تشتهيه و تمليه طبيعته و من ينزع بطبعه نحو منطق العقل – كان لزاما عليهم السعي الى التوحد في نظام واحد و ذلك من خلال الخضوع لمنطق العقل وحده ، بالتالي كبح الشهوة أمر لا يتناقض مع الحق الطبيعي باعتبار العقل جزء منه و سبينوزا ينظر للعدالة باعتبارها تتضمن حق كل واحد في الحفاظ على حياته و مصلحته بالتساوي ، كما تعتبر فكرة الحق الطبيعي القاعدة الاساسية لكل تشريع و النواة الحقيقية للإعلان العالمي لحقوق الانسان.

قيمة العدالة كأساس للحق – منظور ليبيرالي- في هذا الاطار فريديريك فون هايك يعتبر أن السلوك العادل يكفل الحق في منظومة قانونية ، شرعية في اطار مجتمع تسوده الحرية ، حيث لا تعكس العدالة دلالتها الا في نظام شرعي ، فالقانون الذي يستند على قواعد العدالة له مقام استثنائي .في نفس الوقت يؤكد الان " ان الحق لن يكون عادل ما لم يتم الاعتراف به من طرف السلطة القائمة ، ان عدالته مؤسسة على الاعتراف به و الا حدث العكس ، حيث القوة تؤسس لحق طبيعي لكنه غير عادل (الحق و العدالة : الدلالات، صفحة 5). و العدالة لا تنفصل عن فكرة حقوق الانسان ، فالعدالة استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كانسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ،
و هي حقوق أساسية من حقوق الانسان و جزء لا يتجزأ منها ، و هذا ما أكده الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المواثيق و الاتفاقيات الدولية (القصاص، 1970).

3- مسارات في طريق فكرة العدالة.

الحديث عن العدالة في فكر أفلاطون يقودنا لما يسمى la justice en soi بهدف تحقيق الخير الاسمى في ظل نظام مؤسس على تراتبية معينة في تقسيم المهام و ضرورة احترامها كونها تعطي لكل طرف في المجتمع ما يستحقه استنادا لما هو مؤهل له. (صاصيلا، 1998، صفحة 38)
فالعدالة عند أفلاطون هي أن يقوم كل انسان بوظيفته انطلاقا من كفاءاته و قدراته التي تتناسب مع بنيته الذهنية و الطبيعية و ليس في انطلاقا من المساواة في الحقوق أو الفرص . العدالة هنا بمعنى الانسجام القائم نتيجة قيام كل فرد بواجباته المستندة الى كفاءته و مرتبته المحددة انطلاقا من ذلك و بحسب مرتبات في النفس البشرية ذاتها ، حيث ينسجم نسق الكون و بنية النفس و تنظيم الدولة. (بشارة ، 2014 ، الصفحات 28-29)
على هذا الاساس يقسم أفلاطون النفس الانسانية الى ثلاث قوى كل واحدة منها فضيلتها المقابلة لها ، كما أن العلاقة بين هذه الانفس الثلاث تشكل فضيلة رابعة تحمل في جوهرها بقية الفضائل الاخرى و توحد بينها كالتالي :

-النفس الشهوانية حسبه مقرها البطن ، فضيلتها العفة و ضبط النفس.

-النفس العصبية و مقرها الصدر و فضيلتها الشجاعة ، مهمتها أن تطيع النفس العاقلة و تنفذ أوامرها و أن تكون مستعدة لتحمل المصاعب و المكاره التي يتطلبها تحقيق الخير.

- النفس العاقلة و مقرها الرأس ، وظيفتها التمييز بين أنواع الخير و تحقيق الخير الاسمى – وظيفتها الحكم و التمييز- فضيلتها الحكمة ، هنا لابد لهذه القوى المختلفة أن تكون ضمن وحدة واحدة تعلو عليها

ليتحقق ما يسمى بالانسجام التام بين ما تقوم به من أعمال ، بالتالي لابد من فضيلة رابعة تقتصر مهمتها في تحقيق الانسجام التام بين الفضائل السابقة ، هي فضيلة تعمل على الموازنة بين مقتضياتها وواجبات كل قوة من هذه الانفس ، و من أجل ذلك سميت بفضيلة العدالة. (شهيد، 2011، الصفحات 262-263.) بصفة عامة العدالة عند أفلاطون هي أن يعمل كل انسان بوظيفته وحسب كفاءاته و كذا قدراته المتناسبة في الاساس مع بنيته الذهنية و الطبيعية ، و ليس ضمن المساواة في الحقوق أو الفرص...، بل العدالة هي ذلك التناسق الذي يتحقق نتيجة قيام كل فرد بواجباته انطلاقا من كفاءته و مرتبته المؤسسة بموجب ذلك و حسب مرتبات النفس البشرية ذاتها ، حيث ينسجم نسق الكون و بنية النفس

و تنظيم الدولة (البنا، 1995 ، صفحة 48). تطرق أفلاطون في كتابه "حوارات الجمهورية" الى معظم التساؤلات و الاشكاليات المتعلقة بمفهوم العدالة : ما علاقتها بمفاهيم الخير ، القوة و السلطة و القانون ؟ ، حيث يتم ملاحظة تلك الافكار المبكرة التي يمكن اعتبارها جذور النقاش المعاصر الدائر حول العدالة على لسان المحاورين :

-1 : نظرية منفعية للعدالة على لسان سقراط تتضمن نوعا من التعامل بالمثل بين من ينتمون لنفس الفئة الاجتماعية .

-2 : تعبر العدالة على علاقات القوى السائدة في المجتمع – السفسطائيين- بمعنى مفهوم خطابي أي لغة الخطاب المستعمل في المجتمع (لغة ما بعد الحداثة) أو أيديولوجي بتبني ايديولوجية معينة (بلغة الحداثة) .

- 3 : مدلول العدالة ليس معطى طبيعي ، بل هي تدبير مجتمعي للتحكم في النزاعات الطبيعية عند البشر و من الطبيعي أن يمتثل الناس لما توافقوا عليه و من الظلم أن لا يمتثلوا له (جبرون، 2014، صفحة 28) ، العدالة عند أرسطو يفهم معناها في اطار سياقي معين ، أي في سياق المنزلة الاجتماعية / السياسية الواحدة أو في سياق الفئة الاجتماعية السياسية الواحدة التي ينتمي اليها الفرد ، حيث تكون العدالة بالتساوي بين الرجال المواطنين الاحرار ، كما أنه يعتبر أن العدالة بين الرجال و النساء غير موجودة ، و نفس الامر بالنسبة للعدالة بين الاحرار و العبيد أو بين سكان مدينة دولة و سكان مدينة دولة أخرى ، العدالة هنا تعني التفاوت لا التساوي ، و هي صفة ميزت كل حضارات ما قبل الحداثة. (بشارة ع.، 2013، صفحة 5)

تحدث أرسطو عن العدالة ضمن معنى الانصاف في توزيع حصص الافراد الى شكلين : عدالة التوزيع justice distributivو عدالة التعويض أو التصحيح justice commutative، و الحصة المنصفة التي يحصل عليها أي شخص ليس بالضرورة حصة مساوية لحصة غيره – التناسب بين الحصص لا يعني التناسب بين الاشخاص. (أخرون، 2014، صفحة 30)

أما العدالة التوزيعية تقوم على أساس الاستحقاق القائم على الاهلية ، و ان كان ليس هناك اجماع على نوع الاهلية التي على أساسها يقرر الاستحقاق ، حيث الديموقراطيون يدعون أن معيار ذلك هو منزلة الرجال الاحرار ، و يدعي أنصار الاوليغاركية المعيار هو الثورة و في بعض الاحيان النبل و بالولادة أو النسب

، في حين الارستقراطيون يعتبرون أن المعيار هو الامتياز أو البراعة ، أما أرسطو فهو لا يحاول الحكم بين هذه المعايير حيث يتمسك " بمبدأ التناسب " عن طريق نمط العلاقة المتساوية و عدم المتساوية في معاييرها بين الافراد و بين الاشياء ، أما العدالة التصحيحية أو التعويضية فهي عدالة قضائية تعمل على تصحيح عدم التناسب ، بمعنى هي عدالة وسيطة تبحث عن الوسط بين غير المتساويين ، بين من زادت و من نقصت حصته ، بمعنى تبحث العدالة عن الوسط لتصحيح الزيادة
و النقصان عنه ، حيث يعتبر القاضي فيها وسيطا.

تبحث هذه العدالة عن المساواة في العدالة التوزيعية التي تنشأ على منطق التبادل ضمن مختلف العلاقات التي تكون طوعية في الاساس ، أما في حالة التبادلية غير طوعية بداية بالسرقة و الغش فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار المساواة التناسبية ، بل تتعامل مع مساواة مطلقة في قضايا قيمية مطلقة ، مثل الغش السرقة و الزنا .... ، هنا يتم تصحيح الخطأ دون اعتبار شخصيات الفاعلين و المتضررين و قيمة مساهمتهم الاجتماعية اذا كانت الضحية من المرتبة ذاتها. (أخرون، 2014، صفحة 32)

يستمد المصدر الاساسي لنظرية أرسطو في العدالة من الفصل الخامس من كتاب الاخلاق النيقوماخية – أين تجشم أرسطو عناء التميز بين العدالة الكاملة أو العامة و العدالة الجزئية أو المحددة ، يقول أرسطو معبرا عن أحد المعاني التي تنطوي عليها العدالة " أننا نصف الاشياء أنها عادلة عندما تؤدي الى السعادة و تضمن استمرارها أو تؤدي الى تحقيق جوانب من السعادة في الوسط السياسي" ، فالعدالة بهذا المعنى فضيلة أو براعة تتصف بالكمال ...قد تعلق الامر بعلاقة المرء بأخ له في الانسانية " ، اذن العدالة الكاملة هي مزايا شخصية الانسان و هي الفضيلة التي يبينها الناس في علاقاتهم المتبادلة باعتبار هذا التفاعل بين الناس يسعى للتطلع لمستوى الحياة الفاضلة أو السعيدة ، بالتالي تحقق السعادة بالنسبة للأفراد الذين ينتمون الى الوسط السياسي ككل . أما العدالة الجزئية لها علاقة بالحصة من المنافع التي ينبغي أن يحصل عليها الافراد و كذلك الاعباء التي ينبغي عليهم تحملها من هذه المنافع يذكر أرسطو الشرف ، الامن ، المنافع المادية رغم تركيزه على الاعباء أقل من تركيزه على المنافع عموما العدالة الجزئية تهتم بحصة الاعباء و الاضرار التي ينبغي على الافراد تحملها و تتحقق العدالة الجزئية عندما يحصل الشخص على حصة غير عادلة سواء من المنافع أو الاعباء. (johnstion, 2011, pp. 86-87)

4- مقاربة جون رولز للعدالة " العدالة التوزيعية " .

يعتبر جون راولز من أهم المنظرين لفكرة للعدالة سواء كتأسيس نظري أو كمفهوم ، من خلال مرجعه تحت عنوان "نظرية العدالة"، يؤكد أنه في مجتمع عادل تعتبر المساواة في الحقوق المدنية والحريات للجميع نهائية، والحقوق التي تضمنها العدالة لا تخضع لا للمساومة السياسية و لا لحسابات المصالح الاجتماعية ، بمعنى راولز يضع الحقوق و الحريات المكفولة في اطار المجتمع العادل خارج حسابات المصلحة و للوصول بالحقوق و الحريات الى العدالة الحقيقة و ضمان النزاهة ابتكر مفهوم الوضعية الاصلية original position كعقد افتراضي لا يعرف فيها المتعاقدون أي شيء عن أنفسهم و عن الاخرين أي يغطيهم حجاب الجهل (أوريا، ، العدد36 ، المجلد 09 ، صفحة 20).

مفهوم العدالة اذن عند راولز يتوافق مع حالة الطبيعة في المجتمع التقليدي(حرب الكل ضد الكل) التي كان يعيشها الافراد ، هذه الحالة أجبر تهم على التعاقد وإنشاء مجتمع سياسي على النحو الذي صور لنا ، لكن راولز يضيف بعدا جديدا أسماه كما أشرنا " حجاب الجهالة " ، حيث اجتمع الافراد للحصول على مبادئ للعدل ، لكنهم يجهلون كل شيء عن أنفسهم ، باعتبار كل شخص لا يعرف سوى معطيات قليلة تتمثل في هويته من ناحية الاسم و السن و كذا جنسيته ، و بموجب إنسانيته يعرف أن له أهداف لكن لا يعرفها بالتحديد، كما يجهل قدراته البدنية أو العقلية (Rawls:, 1993, p. 38)، بهذا المعنى يكون اختيار الافراد لمبادئ العدل خلف ما يسمى "حجاب الجهل "، أين يجهلون توجهاتهم النفسية و فهمهم الخاص للخير و لا يتميز أي واحد بوضعه الشخصي ، بالتالي صنع مبادئ للعدالة تناسبه، فكل شخص أو فرد يتصف بما يسمى " بالحكمة العامة والجهل الخاص" وكل واحد منهم يبحث على مصلحته الشخصية، لكنه في نفس الوقت يكون غير مدرك و غير مميز بين ملامحه وملامح الآخرين ، وفي هذا الاطار أو في هذا الاشكال وجب لهم السعي نحو مبادئ للعدالة تنتفي فيها المفاضلة بين الأشخاص ،على هذا الاساس يتفق كل الافراد على ضرورة الالتزام بالحياد تجاه المبادئ ا- مبادئ العدالة- المطروحة ، حيث يتفقون على ضرورة وضع ذوي الصفات الاقل و الأدنى في الاعتبار ضمن هذه المبادئ ، باعتبار أن أهمية نظرية العدالة لا تتحقق إلا أخذت مصلحة الفئة الأقل حرمانا والأكثر ضعفا في الاعتبار ، لان حسب راولز- لا يقبل جميع الافراد مبادئ تميل للأقوياء لأنها ستكون ضده إذا حذف حجاب الجهالة واكتشف وضعه السيئ كونه من الضعفاء فهذه أسباب كافية لرفضها من طرف الافراد .

انطلاقا من هذا يعارض راولز التصور القائم على التفاوت بين الناس لاعتبارات اجتماعية أو عرقية أو جنسية أو طبقية حيث يؤكد على التوزيع المنصف للثروة ، يعتبر راولز تحقق العدالة كإنصاف أمر ممكن اذا حضر مبدأ التعاون لتوفير الرفاهية للجميع ، أي يحث على تحقيق البعد الاجتماعي " العدالة التوزيعية " عملية مهمة ضمن عملية إنتاج الثروات باعتبار أن هذه الثروات ستوزع بالتساوي على أفراد المجتمع .

ان العدالة كإنصاف حسب راولز هي القاعدة التي ستضمن التوزيع العادل للخيرات وفق تصور أخلاقي يرضي الجميع من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية .

و للوصول الى العيش في مجتمع عادل يؤكد راولز على مبدأين فقط للعدالة هما اللذان سيقوم عليهما الاتفاق المبدئ :

-المبدأ الاول : هو مبدأ الحرية ، وفيه يكون لكل شخص حق معادل للنظام الاكثر امتدادا للحريات الاساسية المتساوية للجميع ومتوافقة مع النظام نفسه بالنسبة الى الاخرين.

- المبدأ الثاني : هو مبدأ الاختلاف ،يؤكد على أن أشكال التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي يجب أن تكون منظمة تنظيما يقدر فيه مصلحة كل فرد و في نفس الوقت مرتبط بمواقع ووظائف تكون متاحة للجميع(Rawls:, 1993, pp. 67-66) .

بمعنى تنظم مظاهر التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي على نحو:

-تكون لصالح الفئات الاقل امتيازا.

-تكون مرتبطة بوظائف و بمواقع متاحة للجميع ضمن المساواة العادلة في الفرص .

أما قواعد الاولوية فيطرحها راولز على الشكل التالي :

-القاعدة الاولى تأخذ بالاعتبار الحرية كأولوية ، حيث تخضع مبادئ العدالة لنظام لا يمكن ضمنه أن تحد الحرية الا بمقتضى الحرية نفسها .

- القاعدة الثانية تأخذ العدالة كأولوية على حساب الفاعلية و الرفاهية و المبدأ الثاني ذو أولوية معجمية على مبدأ الفاعلية ، و على مبدأ تعظيم مجموع الامتيازات و للمساواة العادلة في الخطوط الاولوية على مبدأ التباين (أوريا، ، العدد36 ، المجلد 09 ، صفحة 20).

5- مقاربة اكسل هونيث Axel Honneth للعدالة " عدالة الاعتراف".

أكسل هونيث ولد في مدينة أسن الالمانية 1949 ، من أهم كتبه نقد مفهوم السلطة 1985، الصراع من أجل الاعتراف 1992، مجتمع الاحتقار : نحو نظرية نقدية جديدة 2002، حول راهينة فلسفة الحق لهيجل 2001، التشيؤ 2005. (علواش، 2013، الصفحات 90-98)

الانتقال من فكرة التوزيع عدالة التوزيع الى فكرة الاعتراف عدالة الاعتراف حسب نانسي فرايزر هي انتقال من براديغم قديم الى براديغم جديد ، حيث الفكرة الاولى " العدالة التوزيعية " تؤسس فكرة العدالة الاجتماعية في توزيع و اعادة توزيع مختلف الخيرات و الثروات ، أما الفكرة الثانية " عدالة الاعتراف " تؤسس فكرة العدالة الاجتماعية على الاعتراف بالكرامة الشخصية لأي فرد ، بمعنى العدالة أو السعادة لمجتمع ما تكون انطلاقا من ضمان شروط الاعتراف المتبادل بين الافراد ، هذا الاعتراف هو الذي يشكل الهوية الشخصية للفرد (علواش، 2013، الصفحات 91-93).

استند هونيث الى فلسفة هيجل الشاب في التأسيس لنظرية الاعتراف ، بالتالي وجد هونيث أرضية صلبة من خلال الخطاب الهيجلي ، خاصة تلك الظواهر المرتبطة مباشرة بالمجتمع و الطبيعة الانسانية ، كان أبرزها الحق الهيجلي و الجدل ، الاغتراب الذي قدمه هيجل في صورة علاقات اجتماعية بين ذوات تسعى لتحقيق الاعتراف المتبادل (حنان، 2017، الصفحات 235-242). نقطة الانطلاق في تصور العدالة يوجد بالأساس في نوعية علاقات الاعتراف المتبادل داخل المجتمع. الاعتراف المتبادل يعمل على وضع حد لمختلف الصراعات الاجتماعية المؤسسة على نماذج من السيطرة و الهيمنة و الظلم الاجتماعي . لقد بلور هونيث نظرية الاعتراف ضمن كتاب الصراع من أجل الاعتراف (علواش، 2013، صفحة 93).

مفهوم الاعتراف ذو علاقة قوية بمفهوم الاغتراب الهيجلي ، فحسب هيجل حضور الفرد يتجلى في مدى ارتباطه العضوي و التكميلي للمجتمع الذي يعيش فيه و الذي يأخذ فيه أدواره الاجتماعية و السياسية ، بالتالي اكتمال الفرد يتوقف على هذا الارتباط و الانسجام و التناغم و الاعتراف المتبادل.

أكسل هونيث عمل على دراسة المجتمع و اعادة بناء التجربة الاجتماعية من خلال براديغم الاعتراف la reconnaissance ، هذا المفهوم يحقق كرامة الانسان و حقوقه الاساسية المشروعة أخلاقيا و قانونيا ، بالتالي تحقيق قيم العدالة الاجتماعية و تحديد موقع الذات و الذوات الاخرى (حنان، 2017، الصفحات 228-229).

ان العدالة كما يرى هونيث لا تفهم بالمعنى التقليدي ، أي عدالة التوزيع و اعادة توزيع مختلف الثروات و انما هي عدالة تتضمن كشرط الاعتراف بالإنسان و بقيمته و كرامته انطلاقا من كونه انسان ،أي هذه العدالة تتخذ الاعتراف بالشخص الانساني و كرامته كشرط لها ، كما أن حصول الفرد على علاقة موجبة مع الذات تتوقف بالأساس على الاعتراف المتبادل بين الذوات .هذا الاعتراف يأخذ بصفة عامة ثلاث نماذج (الثقة في الذات ، احترام الذات ، تقدير الذات.).

في هذا الاطار يمكننا القول أن اعتماد العدالة على منطق الاعتراف يقودنا الى طرح اشكالية موضوع رفض الاعتراف ، أو كما يسميها هونيث الاحتقار الاجتماعي ، بالتالي المفهمة الجديدة للعدالة لم تعد مؤسسة على فكرة التوزيع العادل لمختلف الثروات بل مؤسسة على فكرة الكرامة الانسانية ، حيث تقاس العدالة بالدرجة الاساسية بقدرتها على ضمان اجراءات لاعتراف متبادل بين الافراد (Mead، 1963 ، صفحة 165).

و يعتبر هونيث أن هذا الاعتراف المتبادل يعمل على الحد من الصراعات الاجتماعية و الظلم الاجتماعي القائم – ضمن العلاقات الاجتماعية التذاوتية – و هذه العلاقات حسب هونيث تتوقف على ثلاث أشكال من الاعتراف هي الحب l'amour و الحق le droit ، التضامن . la solidarité

-الحب : l'amour

هي الصورة الاولية للاعتراف ، حسب هونيث يربط الفرد بجماعة معينة و محددة خاصة الاسرة (بلكفيف، 2014، صفحة 234)، و علاقات الصداقة الموجودة بين الناس – الحب علاقة تفاعلية مؤسسة على نموذج خاص للاعتراف المتبادل – أين تعتبر علاقة الطفل الصغير بأمه أول مستويات الاعتراف المتبادل ، ثم تتسع دائرة علاقات الطفل لتشمل أفراد أخرين – الام في هذه المرحلة تمثل بالنسبة للطفل نموذج الاعتراف التذواتي الاولي "intersubjectivité primaire " (Axel honneth, 2002, p. 117)، في هذا النموذج يحقق الفرد غاية أساسية و هي الثقة بالنفس .

-الحق: le droit

يكون ذو طابع قانوني سياسي ، اذ يعترف بالإنسان كونه ذات تحمل حقوق معينة (بلكفيف، 2014، صفحة 334) ، فالاعتراف القانوني la reconnaissance juridique هو ضامن لحرية و استقلالية الافراد ، هنا يجب الاشارة الى أن اعتبار الافراد ذوات حاملة حقوق ما مقترن في نفس الوقت بادراك هؤلاء الافراد أن عليهم التزامات تجاه الاخرين ، بمعنى كل ذات انسانية يمكن اعتبارها ذات حاملة لحقوق معينة عندما يتم الاعتراف بها اجتماعيا كونها عضو في جماعة لها دور مقبول تلعبه من الناحية الاجتماعية ضمن هذه الجماعة التي تتسم بالنظام انطلاقا من مبدأ تقسيم العمل (Axel honneth, 2002, pp. 139-145)، و هو ما يكسب الفرد ما يسمى باحترام الذات.

- التضامن la solidarité:

عن طريقه يتم اقامة علاقة دائمة بين أفراد المجتمع ، من خلاله يتأكد كل فرد أن له مجموعة من القدرات و المؤهلات تسمح له من الانسجام و التفاعل الايجابي مع وضعه الاجتماعي لتحقيق ما يسمى بتقدير الذات.

الامتناع عن الاعتراف يأخذ بدوره ثلاث أشكال أساسية تؤدي حسب هونيث الى ما يسمى الاحتقار الاجتماعي :

-أولا : من الناحية الجسمية و النفسية :

بمقتضاه يتعرض الاشخاص للضرر النفسي و الاذى الجسماني كالاغتصاب مثلا ، التعذيب ما يؤدي بالفرد الى فقدان الثقة بالنفس .

- ثانيا : من الناحية القانونية :

يتحقق هذا الضرر بالنسبة للفرد عندما يتم تهميشه من الناحية القانونية ، كأن لا يحصل على حقوقه لأسباب قد تكون طبقية ، جنسية ، دينية ، اثنية، حقوق الافراد و الجماعات كل ما يتعلق بعدم التساوي في الحقوق و التوزيع غير عادل للثروات (بلكفيف، 2014، الصفحات 334-335)، و كذا كل ما له علاقة بالناحية النفسية و الاخلاقية كشعور هؤلاء الافراد المهمشين بالإهانة و الاحتقار ما يؤدي بالفرد او الجماعة لفقدانه لاحترام الذات.

- ثالثا : من الناحية الاجتماعية :

يكون الضرر عندما لا يحصل الفرد على الاعتراف الذي يستحقه مقارنة بالمؤهلات و القدرات التي يمتلكها بالتالي لا ينال و لا يكون في المرتبة الاجتماعية التي يستحقها – بمعنى لا يقدر من الناحية الاجتماعية (التقدير الاجتماعي اللائق) - ، هذا النوع من الاحتقار الاجتماعي يفقد الفرد التقدير ، ما يؤدي حتما الى صراعات اجتماعية و سياسية يبحث هؤلاء الافراد من خلالها الى الاعتراف في مختلف أشكاله (بلكفيف، 2014، الصفحات 334-335).

الخاتمة :

نخلص للقول أن العدالة لا تنفصل عن فكرة حقوق الانسان ، فالعدالة استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كانسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و هي حقوق أساسية من حقوق الانسان و جزء لا يتجزأ منها ، و هذا ما أكده الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 و مختلف المواثيق و الاتفاقيات الدولية و الاقليمية المعنية بحقوق الانسان .

كما أن جون راولز يعتبر أن تحقيق العدالة يكون في اطار ما يسمى " العدالة التوزيعية " ، بمعنى عدالة التوزيع و اعادة توزيع مختلف الثروات و الخيرات المنشاة على علاقة المساواة ، بمعنى العدالة كإنصاف هي القاعدة التي ستضمن التوزيع العادل للخيرات وفق تصور أخلاقي يرضي الجميع من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية . التي تتأسس على فكرة التعاون لتوفير الرفاهية للجميع ، أي يحث على تحقيق البعد الاجتماعي

التي تعتبر عملية مهمة ضمن عملية إنتاج الثروات باعتبار أن هذه الثروات ستوزع بالتساوي على أفراد المجتمع .

في حين أكسل هونيث ركز على عدالة تنطلق من الاعتراف بالشخص الانساني كشرط لتحقيق العدالة تحقيقا لما يسمى " عدالة الاعتراف" ، حسبه العدالة في أي مجتمع تهدف بالأساس الى الاعتراف بالكرامة الانسانية للأفراد ، حيث هذه العدالة تتحقق في المجتمع اذا كفل و ضمن هذا المجتمع شروط الاعتراف المتبادل بين الذوات أو الافراد ، في ظل هذا الاعتراف تتشكل هوية الافراد و يعتبر هونيث أن هذا الاعتراف المتبادل يعمل على الحد من الصراعات الاجتماعية و الظلم الاجتماعي القائم – ضمن العلاقات الاجتماعية التذاوتية – و هذه العلاقات تتوقف على ثلاث أشكال من الاعتراف هي الحب و الحق، التضامن، و الامتناع عن الاعتراف يؤدي حسب هونيث الى ما يسمى الاحتقار الاجتماعي .

قائمة المراجع :

- عبد الرحمن الحديدي. (2019.). *قراءة في مفهوم العدالة الاجتماعية : تأصيل نظري* . المركز الديموقراطي العربي .
- عزمي بشارة. (2014). *ما العدالة ؟ معالجات في السياق العربي مجموعة من المؤلفين ،ط1* . بيروت : المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات .

A Axel honneth .(2002) .*la lutte pour le reconnaissance traduit de l'allemand par pierre rusch* . paris: paris cerf.

David johnstion .(2011) .*a brief history of justice nciley* . black well united kigdom.

George Herbert Mead .(1963) .*l'esprit , le soi , la société , traduit de l'anglais par jean caseneuve ; eugène kaelin et georgrs thibault ; préface de geroges guvith* . paris :presses universitaires de France.

John Rawls .(1993) .:*La théorie de la justice edition seuil* .paris.

- ابن منظور. (ج2).*لسان العرب ، مادة العدالة* . القاهرة: دار المعارف.
- احمد جابر. (2010). *مفهومي الحق و العدالة* - . تاريخ الاسترداد 06 جوان , 2021، من مجزوءة السياسية : مفهوم العنف http:www.philomahreb.com :
- أحمد جبرون. (2014). *ما العدالة ، معالجات في السياق العربي ، تقديم عزمي بشارة ط1* . المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.
- أحمد مجدي حجازي. (2010). ، *المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة*. القاهرة: الدار المصرية السعودية.
- أحمد محمد بكر موسى. (2017). *حقوق الانسان و التربية عليها بعيدا عن المقاربة التقليدية* . الدوحة ، قطر: حرمون للدراسات المعاصرة .
- *الحق و العدالة : الدلالات*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 ماي, 2022، من http://www.tawjihpro.com
- *الحق و العدالة : الدلالات*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 ماي, 2022، من http://www.tawjihpro.com
- جان جاك شوفالييه ، تر محمد عرب صاصيلا. (1998).*تاريخ الفكر السياسي ، ط4* . بيروت ، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- جمال البنا. (1995). *نظرية العدل في الفكر الاوربي و الفكر الاسلامي* . القاهرة : دار الفكر الاسلامي .
- حسين حمزة شهيد. (2011). الاخلاق في فكر افلاطون . *مجلة مركز دراسات الكوفة* ، الصفحات ص.262-263.

- دحماني حنان. (28 06, 2017). نظرية الاعتراف كبراديم لتغيير المجتمع ، أكسل هونيث نموذجا. *مجلة دراسات*.
- سمير بلكفيف. (2014). *الفلسفة الالمانية و الفتوحات النقدية ن قراءات في استراتيجيات النقد و التجاوز (مجموعة من المؤلفين)ط1* . لبنان: جداول للنشر و الترجمة و التوزيع.
- طوني بينيت و أخرون ، تر سعيد الغانمي. (2010). *مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع ، ط1* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الرحمن بن سعيد الحازمي. (بلا تاريخ). *وهن العدل و المساواة* . تاريخ الاسترداد 25 مارس, 2022، من https://www.alukah.net/sharia/0/121774/#ixzz6BhWnccIt
- عبد السلام السعيدي،. (2001). *تدريس مفاهيم قيم حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية*. الدار البيضاء ، المغرب: دار الثقافة .
- عزمي بشارة. (العدد05 , 2013). مداخلة بشأن العدالة : سؤال في السياق العربي . *مجلة تبين ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات*، صفحة ص.01. .
- علي تتيات محمد بلعزوقي. (المجلد 28 (5), 2014). العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز . *مجلة جامعة النجاح للابحاث*، صفحة ص.1231.
- محمد الهلالي ، عزيز لزرق. (2014). *الحق و العدالة : دفاتر فلسفية ، نصوص مختارة* . الدار البيضاء ، المغرب: دار توبقال للنشر.
- محمد أوريا. (، العدد36 ، المجلد 09). النظريات الاخلاقية المعاصرة و اشكاليات التطبيق : المعضلة الاخلاقية و اتخاذ القرار نموذجا . *مجلة تبين*.
- محمد عبد الملك المتوكل. (عدد 216, 1997). الاسلام و حقوق الانسان . *مجلة المستقبل العربي*.
- محمد معتوق عبود، عبد الله حكمت النقار، عبد الناصر ملك حافظ. (2014). *حقوق الإنسان والحريات العامة في الحكومات المحلية ، ط1*. عمان الأردن،: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- مهدي محمد القصاص. (يناير, 1970). *العدالة الاجتماعية ، سلسلة قضايا مجتمعية* . تاريخ الاسترداد 03 ماي, 2022، من المركز الدولي للأبحاث و الدراسات : http:w.w.w.medadcenter.com/articles/150
- نور الدين علواش. (2013). *المدرسة الالمانية النقدية نماذج مختارة من الجيل الاول الى الجيل الثالث ط1*. بيروت ، لبنان: دار الفارابي .